الأخلاق بين النصّ الدّيني والتشريع في الفكر الإسلامي المعاصر
من خلال "التفسير القرآني للقرآن"
لعبد الكريم الخطيب

Morality Between Religious Text and Legislation in Contemporary Islamic Thought: An Analytical Reading of *Al-Tafsir al-Qur'ani li-l-Qur'an* by Abdel Karim al Khatib

د. حياة ديواني

جامعة القيروان

تونس

Hayetdiwani2@gmail.com

الأخلاق بين النصّ الدّيني والتشريع في الفكر الإسلامي المعاصر
من خلال "التفسير القرآني للقرآن"
لعبد الكريم الخطيب

د. حياة ديواني

ملخص:

دعا عبد الكريم الخطيب في "التفسير القرآني للقرآن" إلى قراءة القرآن قراءة تجمع بين التشريع والبعد الأخلاقي للخطاب القرآني، باعتبار أنّ الأخلاق في علاقة بالتشريع، لأنّه ينظّم الحياة الأخلاقية للفرد والمجتمع. وقد بيّن الخطيب أنّ الدّين كما يقدّمه القرآن وكما تشهده الحياة، هو طريقة الحياة التي يعيشها الناس في واقعهم. وفي هذا السياق طرح قضايا المساواة الاجتماعية ورفض التّمييز، وإزالة الفوارق بين الأفراد والطبقات. مؤكدا أنّ الوحي جاء ليعدل بين الناس، وأنّه فعل محبّة قبل أن يكون مجموعة من القواعد والأحكام. وقد منح الخطيب الأولوية في تفسيره للمسائل الأخلاقية والقيم الإنسانية التي نصّ عليها القرآن، والتي تنسجم مع كرامة الإنسان.

وفي جانب نقدي، يرى عبد الكريم الخطيب أنّ الاعتماد على التفاسير التقليدية لفهم مقاصد القرآن يجعل النصّ مجرّد رسالة لا يفقهها إلاّ المسّفرون لأنّ هذه التفاسير تقوم أصلا على الرواية والنقل بدافع الحرص على النصّ من الضياع. ومن ناحية أخرى يرى الخطيب أنّ القوانين والأحكام الوضعية التي تنظّم حياتنا وقيمنا هي نتاج التشريعات القرآنية، وهي تشريعات تستمدّ مشروعيتها من الدّين. ويرى أنّ هذه التشريعات تصالح بين المبادئ الدينية والقيم الحديثة، مثل العدالة والديموقراطية.

مشروع الخطيب لا يهدف إلى إعادة ترتيب أبواب الفقه أو تنظيمها، بل يسعى إلى الكشف عن البعد الأخلاقي للقرآن ومعانيه الروحية والقيمية. والعيش وفق مبادئ إنسانية وأخلاقية تسهم في بناء حضارة يسودها الأمن والاستقرار وتعمّها المحبّة والتّسامح.

الكلمات المفاتيح: التّفسير- الأخلاق – المساواة – المحبّة – العدالة – التسامح - القيم الإنسانية.

ABSTRACT:

legislation with the moral dimension of the Qur'anic discourse, since ethics are inseparable from legislation, as the latter regulates the moral life of both the individual and society. Al Khaṭīb explained that religion, as presented in the Qur'an and as manifested in life, is the way of living experienced by people in their reality. In this context, he addressed issues such as social equality, the rejection of discrimination, and the elimination of barriers between individuals and social classes. He affirmed that revelation came to establish justice among people and that it is, above all, an act of love before it is a set of rules and legal provisions. In his interpretation, al Khaṭīb prioritized the ethical matters and human values enshrined in the Qur'an, which are in harmony with human dignity.

On a critical level, al Khaṭīb argued that relying on traditional exegetical works to understand the purposes of the Qur'an reduces the text to a message comprehensible only to exegetes, since such interpretations are fundamentally based on transmission and narration, motivated by the concern to preserve the text. On the other hand, al Khaṭīb believed that the secular laws and regulations that govern our lives and values are themselves the product of Qur'anic legislation, deriving their legitimacy from religion. He maintained that such legislation reconciles religious principles with modern values within the Islamic tradition, such as justice and democracy.

Al Khaṭīb's project does not aim to rearrange or reorganize the chapters of jurisprudence; rather, it seeks to reveal the moral dimension of the Qur'an, together with its spiritual and ethical meanings. Beyond that, it attempts to establish harmony between the ethical values connected to social developments in the West and those rooted in Arab culture promoting a way of life based on universal human and moral principles that contribute to the building of a civilization characterized by security, stability, love, and tolerance.

Key words: Exegesis – Ethics – Equality – Love – Justice – Tolerance - Human Values.

1- مقدمة:

إنّ النّظر في العلاقة بين الأخلاق والتّفسير القرآني قضيّة مركزيّة بدأت تفرض حضورها في الخطاب الإسلامي المعاصر. وهي رؤية جديدة في التّعامل مع النصّ القرآني تسعى إلى الشموليّة، وتنظر في آيات القرآن باعتبارها تحمل قيما قبل أن تكون قوانين وتشريعات فقهيّة اتّفق حولها الفقهاء. ذلك أنّ مسلّمات الرّؤية الإسلامية تقوم على أنّ النصّ القرآني خضع للتّفسير ولعلوم القرآن وعلم الكلام وكان مقتصرا على فئة معيّنة، هي الفئة العالمة باللّسان العربي وبالنّاسخ والمنسوخ وأسباب النزول.

أمّا مجال البحث في التّفسير الأخلاقي للقرآن فيقوم على أنّ بعض الفقهاء المعاصرين رأوا أنّ تلك المصنّفات صادرت بعض القيم الأخلاقيّة عندما تعاملت مع النصّ على ظاهر معناه فقط. فسعوا إلى البحث في الآيات الّتي تتكتّم على مضامينها الأخلاقيّة والّتي تبدو متناقضة ظاهرا في معانيها.

ومن الطبيعيّ، في هذا السّياق، أن يفتّش عبد الكريم الخطيب عن دليل من القرآن للوصول إلى المعاني الأخلاقية الّتي تنظّم العلاقات بين الأفراد، بما يكفل صلاح معاشهم واستقرارهم، في ظلّ قوانين أخلاقيّة نابعة من النصّ ومنسجمة مع الواقع المتغيّر. وقد تنبّه إلى أنّ السّبيل إلى ذلك هو الدّعوة إلى استنباط القيم الأخلاقيّة والتربويّة المركزيّة الموجّهة إلى الإنسان. وقد سلك في هذا السياق مسلكا في التّفسير يختلف عن بقيّة المفسّرين والمباحث المعاصرة.

انتهج الخطيب هذا المنهج في التّفسير لاستخراج المعاني الأخلاقيّة كما هي واردة في القرآن، والتزم في شرحه للنصّ أن يكون منهجه قائما بالأساس على استنطاق النصّ استنطاقا مباشرا، حتّى يتحرّر من المسلّمات النّقلية الّتي تؤثّر في منهج التّعامل مع النصّ القرآني، والّتي تسعى في كثير من الأحيان إلى حجب المعنى الأصلي الكامن فيه.

2- منهج الخطيب في التفسير الأخلاقي للقرآن:

اختلف منهج التّغيير عند المفكّر عبد الكريم الخطيب، ولكن ليس من جميع وجوهه، فقد اعتمد الطّريقة التّفسيرية، ولكنّه في تفسيره للقرآن قدّم طرحا مغايرا لما ذهب إليه القدامى. فقد بيّن أنّ الدّين هو طريقة الحياة الّتي يعيشها النّاس فعلا في حاضرهم. وهذا في نظره هو الموقف كما يراه القرآن وكما تشهده الحياة"([1]) ويرى الخطيب أنّ المفسّر بين هذا وذاك يسعى إلى التوفيق بين طرفين: المواضعات الاجتماعية القائمة على نسيج متحرّك دوما، والنصّ القرآني الذي اعتبره حاملا لجميع القيم الانسانية.

وانطلق في بحثه من حقيقة مفادها أنّ الأخلاق ضرورية في الاجتماع الإنساني، والوجه الّذي يحقّق من خلاله الفرد اجتماعه بغيره. ولا يتحقّق ذلك، في نظره، إلاّ بانتظام الأسر في المجتمع الواحد على جملة من القيم الأخلاقيّة التي نصّ عليها القرآن واتّفقت عليها المجتمعات، لأنّ السلوك الجماعي الأخلاقي هو الترجمة العملية لروح العقيدة. "فإذا كان السّامع عارفا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك

1 - عبد الكريم الخطيب، **التفسير القرآني للقرآن**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2010، ص159.

في تمحيص الخبر على تمييز الصّدق من الكذب، وهذا أبلغ في التمحيص من كلّ وجه يعرض"([1]) فالقانون في تمييز الحقّ من الباطل هو أن ننظر في الإجماع البشري الّذي هو العمران ونميّز ما يلحقه من الأحوال بذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضا لا يعتد به، ذلك هو القانون في تمييز الحقّ من الباطل والصدق من الكذب في الأخبار.

وعندما ننعم النظر في منهج الخطيب، فرغم أنّ صاحبه يسعى إلى مواكبة الحداثة في شقّها العلمي، إلاّ أنّه يتعسّف على القرآن حين يسقط عليه قيما مستمدّة من واقع متغيّر باستمرار، متحوّل بتحوّل التجارب والخبرات فالحرية كما يفهمها الغرب تختلف عن فهم المسلمين لها، فقد قدّمت الحداثة الحريّة بصيغتها الأنانية، باعتبارها أداة لقيادة العالم وامتلاك الحقّ في إدارة من لا يستطيع إدارة نفسه وموارده. وهو فهم يسيء إلى النصّ القرآني الّذي من أهمّ ميزاته الغاء الفوارق الاجتماعية، وتحقيق المساواة، وإرساء العدل

غير أنّ ذلك لا ينفي عن صاحب هذا الاتّجاه صدق النّوايا ونبل المقاصد، لأنّه يكرّس العقليّة الانسانيّة التي من أهمّ مضامينها تحقيق المساواة والرّحمة. فهو لا يربط الآية بالشّرح اللّغوي فحسب، بل يربطها بسياقها الاجتماعي. ويربط القيم الأخلاقية بالهدف القرآني الأسمى وهو إصلاح النفس والمجتمع، ذلك أنّ "الأخلاقيات في حدّ ذاتها مشتركة بين كلّ أفراد البشريّة، لا يتميّز بها فرد عن فرد، كلّ الناس فيها سواء، المسلم وغير المسلم مهما كان اعتقاده، أو عدم اعتقاده. لو لم يكن القرآن سوى أخلاقية، مهما كان أسمى من غيرها، لما كانت الحاجة إليه البتة. الأخلاقية اليوم أساسها حقوق الانسان عامة من حيث هو إنسان. ولا تحيل على أيّ كتاب، مقدّس أو غير مقدّس([2]).

وقد أنكر الخطيب النّسخ في الحالات الّتي يُسدُّ فيها على الفقراء والمساكين واليتامى بابٌ من أبواب الرّحمة. أو عندما يفرض ظاهر لغة النّصّ إثباتَ التّعارض بين بعض الأحكام. ودعا إلى ضرورة مراجعة الآيات القرآنية وقراءتها قراءة تعيد الاعتبار للأخلاق في ظلّ واقع متغيّر باستمرار. فقد طرح عبد الكريم الخطيب موضوع المساواة الاجتماعية، ورفض التّمييز الاجتماعي ضدّ الضّعفاء، وسعى إلى محو الفوارق الّتي قامت بين الأفراد والطّبقات.

وفي اعتقاده، فإنّ تحديد الميراث يحرم الفقراء من الرّزق، بينما جاء الوحي ليعدل بين النّاس، فالوحي ليس مجرّد مجموعة من العقائد والقواعد، بل هو فعل محبّة يخلق التّواصل بين المؤمنين. وتشريع لا يسلب الانسان حريته لأن ذلك يخالف روح النصّ القرآني. وغاية الوحي هي تقريب الإنسان من الله.

وقد منح الخطيب النصّ الدّيني أهميّة خاصّة في ميادين الأخلاق والسلوك، ممّا يجعل التّفسير نشاطا منفتحا باستمرار، رغم الشروط التي وضعها العلماء لمن يريد تفسيره، وأهمّها الإلمام بالعربية لمعرفة خصائص البيان القرآني، والمعرفة بأسباب النزول لتمييز الناسخ من المنسوخ. وهي الوسائل الّتي يفهم بها

1- عبد الرحمان بن خلدون **المقدمة**، القاهرة، 1855، ص57.

2- محمّد الطالبي، **ليطمئنّ قلبي**، سوتيميديا للنشر والتوزيع، ط2، 2017، ص59.

المسلم نصّه القرآني، وقد رأينا تمسّك الرؤية الإسلامية بإقصاء المفسّر من عمليّة تفسير القرآن إذا لم يكن غير عالم بالنّاسخ والمنسوخ.

ينكر الخطيب تعطيل الآيات المنسوخة، ويبرّر موقفه بأنّ الآيات التي لا تزال قائمة في القرآن لا يجوز تعطيلها، بل يجب العمل بأحكامها طالما أنّها قوانين وقيما تنظّم الحياة الأخلاقية للأفراد. ولذلك ألغى النسخ بين حكم وآخر. لكنّه أقرّ بنسخ شريعة لأخرى لتأكيد كونيّة النصّ الدّيني وكونيّة الأخلاق. كما ذهب إلى اعتبار أنّ القانون العام في الشّريعة، كما طوّره الفقهاء المسلمون المؤسّسون له، هو في جوهره نظام وضعيّ، ولا ينبغي أن يمنح صفة القداسة الدينية. فالآيات الباقية في القرآن يجب العمل بأحكامها ما دامت تدعو إلى ترسيخ القيم الأخلاقية في المجتمع.

وعلى أساس هذا الفهم، تمكّن الباحث من خلال هذا الطرح من التخلّص من النزعة النصيّة والاكتفاء بحرفيّة النصوص في التأويل التي رسّختها المدوّنة الأصولية. وهو دليل على أنّ هناك محاولات سعت إلى تعديله بالتخلي عن حرفية النصّ في التأويل واعتماد مقاصد النصّ وروحه.

وفي العصر الحديث نجد محمّد الطاهر بن عاشور يعلن تأثّره الشديد بالشاطبي، ويرى أنّ سبيل تجديد الشريعة الإسلامية لا يكون إلاّ بتمثّل درس مقاصد الشريعة واستيعابه مثلما بلورته الموافقات، إنّه الدرس الكفيل وحده بأن يجعل البحث في الشريعة يقوم على أصول قطعيّة، فقد ظلّ ميدان أصول الفقه نهبا للاختلاف بين الأصوليين. إذ كانوا لا ينتهون في حجاجهم إلى أدلّة ضروريّة أو قريبة منها"[1]نلاحظ من خلال الشاهد أنّ ابن عاشور، متأثّرًا بالشاطبي، يرى في منهج المقاصد السبيل الأمثل لتجديد الشريعة، لأنّه يؤسّسها على أصول قطعيّة تعالج الخلاف الأصولي، ويربطها بجوهر الأخلاق باعتبار أنّ مقاصد الشريعة، في أصلها، ترمي إلى حفظ القيم الأخلاقيّة وتنميتها في حياة الفرد والمجتمع.

3- الدّين والمحبّة:

دعا عبد الكريم الخطيب في "التّفسير القرآني للقرآن" إلى قراءة القرآن قراءة تجمع بين التشريع والبعد الأخلاقي للخطاب القرآني. باعتبار أنّ الأخلاق في علاقة بالتّشريع لأنّه ينظّم الحياة الأخلاقية للفرد والمجتمع. وبيّن أنّ الدّين هو طريقة الحياة التي يعيشها النّاس في واقعهم. وقد طرح الخطيب موضوع المساواة الاجتماعية، ورفض التّمييز، ودعا إلى محو الفوارق التي نشأت بين الأفراد والطبقات. مؤكّدا أنّ الوحي جاء ليعدل بين النّاس، وأنّه ليس مجرّد مجموعة من العقائد والقواعد، بل هو فعل محبّة. ومن أجل ذلك، وجّه الخطيب نقدا للمفسرين وقدّم مثالا يتعلّق بكيفية تعاملهم مع المرأة، إذ يرى أنّ كثيرا من المفسّرين قدّموا قراءة تعكس صورة معزولة عن وضعها الصحيح في التّصوّر القرآني.

وقد اشترط الخطيب توفّر المحبّة والرّضا والسّكن الرّوحي بين المرأة والرّجل، واستشهد بالآيات المكّية، واعتبرها رسالة تحفظ للأفراد حرّية الاختيار في أمور دينهم ودنياهم، وتركّز الحرّية لكافّة البشر بديلا عن

1- محمّد الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تونس، 1946، ص3.

العبوديّة، وتدعم المساواة بين الرّجل والمرأة في الميراث والكرامة والعدل الاجتماعي، وتحقّق المساواة بين البشر على اختلاف توجّهاتهم ومعتقداتهم وأجناسهم. وهذا البعد الإصلاحي نفسه هو الّذي دعا إليه الطاهر الحدّاد، إذ يرى أنّه " كما ساغ في الإسلام إبطال الرّقّ جملة واحدة اعتمادا على ما في أعماقه من حبّ الحرّيّة، كذلك يسوغ أن تتمّ المساواة بين الرّجل والمرأة في الحياة وقوانينها عندما تتمّ الاستعدادات لذلك بتطوّر الزّمن اعتمادا على ما في أعماقه أيضا من حبّ المساواة"([1]).

من ناحية أخرى، يرى الخطيب أنّ القوانين والأحكام الوضعية التي تنظّم حياتنا وقيمنا إنّما هي نتاج التشريعات المتأتّية من القرآن، وهي تصالح بين الدّيني والقيم الحديثة. ويجد الخطيب لذلك أمثلة في التراث الإسلامي، كمبدإ العدالة والديموقراطية، مؤكّدا أنّها مطالبة بأن تغيّر تصوّر المسلمين للحياة.

وإذا أدركنا ذلك، اتّضح أنّ القاعدة الخفيّة التي صاغ النصّ على أساسها صورة المجتمع الإسلامي هي قيم أخلاقيّة عامّة اشتركت فيها جموع المؤمنين وغيرهم من الشعوب. وهذا يعني أنّ الخطيب يسعى إلى تقليص الفوارق بين التشريعات. مبيّنا أنّ النصّ القرآني استمدّ شرعيّة وجوده من تقاليد تغذّت بأحوال المؤمنين. وأنه نصّ متحفّز للاستجابة لما يسأل عنه، ويتفاعل في تشكّله مع هواجس المؤمنين، ويحاور الأجيال المتعاقبة. وبالتالي يتحوّل الوحي من التعالي الرمزي كما يسمّيه أركون إلى مستوى التاريخ المحسوس، لنقل إلى مستوى الخطاب الذي يمتلك أطرا اجتماعية أكثر اتّساعا([2]).

إنّ المحاولة التي قام بها عبد الكريم الخطيب لا تتعلّق بإعادة ترتيب أو تنظيم لأبواب الفقه، وإنّما هدفه البحث عن المعنى الأخلاقي والروحي والقيمي في القرآن ويتجاوز الخطيب القضايا القرآنية العامة المعروفة في الفكر الإسلامي ليجد في القرآن انسجاما بين القيم الأخلاقية المتعلّقة بالتطور الاجتماعي في الغرب ونظيراتها في الثقافة العربية.

وهو من وراء ذلك يسعى إلى ترسيخ فكرة التكامل المعرفي بين الأخلاق والتفسير القرآني إذ يرى أنّ مقاصد النصّ تتمثّل في بناء وعي أخلاقي يمكّن الأفراد والمجتمعات العربيّة من تحقيق العدل، والعيش وفق مبادئ إنسانيّة وأخلاقية تسهم في بناء حضارة يسودها الأمن والاستقرار والمحبّة والتّسامح. ويؤكّد على البعد الأخلاقي للخطاب القرآني، واعتباره كتاب هداية وتربية وبناء للإنسان، لا كتاب عنف وإكراه أوقتل. ويرى أنّه لا يمكن فصل الدّين عن الحياة العامّة، لأنّ ذلك يضعف المرجعية الدّينية للأخلاق، خاصّة في ظلّ التغيّرات العالميّة التي تتعارض مع القيم الأخلاقيّة، لا سيما في مؤسّسة الأسرة، ومع تنامي ظاهرة العنف والطوائف الدينيّة وهتك القيم الإسلامية.

وهنا يؤكد الخطيب على مركزية البعد الأخلاقي في التفسير القرآني ودوره في بناء مجتمعات عادلة ومتسامحة، غير أنّه يظلّ في مستوى التصوّر النظري، لأنه لم يقدّم آليات عملية يمكن من خلالها تفعيل هذه القيم في الواقع، خاصّة في ظل التحديات السياسية والاجتماعية الراهنة. كما أنّه ينطلق من فرضية

1- الطاهر الحداد، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، المطبعة الفنية، تونس، ص1.
2- محمّد أركون، **أين هو الفكر الإسلامي المعاصر**، دار الساقي، بيروت، 1993، ص130.

أنّ المرجعية الدينية هي المصدر الحصري للأخلاق، وهو ما قد يثير نقاشًا واسعًا حول إمكانية اعتماد مصادر أخرى للأخلاق والقيم في المجتمعات المعاصرة، بما يتيح حوارًا أوسع بين المرجعيات الدينية والإنسانية المختلفة.

فلا غرابة إذا أن تجد كلّ عالم من علماء القرآن على نحو يختلف فيه مع الأصولي أو الفقيه ولا يمكن أن نكفّر هذا أو ذاك لأنّ النصّ حيّ يتطوّر بتطوّر الواقع، ولذلك نراه يفلت من قيود علم التفسير، فتظل علاقة القارئ بالنصّ علاقة تتراوح بين الرفض والقبول، فالبعض يعتبره نصّا يحمل أبعادا قيمية، والبعض ينظر اليه باعتباره أحكاما، وبقي البعض يلحّ عليهم السّؤال ويتجاذبهم الإيمان حينا والعقل وتطوّر الواقع أحيانا. يرى بعض الدارسين أنّ منهاجهم " لم يخل من نقائص ومن ثغرات أبرزها بصورة جليّة وبصفة خاصّة ظاهرة الاختلاف حول التقسيمات الضابطة لأصناف الدلالة ولطرقها في النصوص الشرعيّة."([1])

إنّ تعارض الآيات الداعية إلى الحبّ والتّعايش والسّلام مع الأعراف الجاهليّة القائمة على مبدأ البقاء للأقوى، والمبنيّة على الفتك وسفك الدّماء والإغارة، كما جاء في القرآن" أَفَحُكْمَ الجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُون([1]) يثير إشكالا جوهريًّا: فكيف أمكن لبعض الفقهاء أن يعتبروا تلك الأعراف هي الفاعلة، وأن يستبدلوها بآيات القتال وسفك الّدماء؟ وما هي الإضافة التي قدّمها هذا الموقف؟ وعلى أيّ سند قرآنيّ استند في استنباط تلك الأحكام؟ ثمّ ما مبرّر إلغاء الآيات التي تدعو إلى السّلم والتّعايش؟

ويقدّم عبد الكريم الخطيب إجابة على هذه الأسئلة بأنّ الدّين عقيدة، والعقيدة إيمان بالمعتقد فيه، والإيمان بالشيء لا يتحقّق إلا إذا رضي به العقل، ومالت إليه النفس، واطمأنّ له القلب، وليس في شيء من هذا مجال للإكراه، إذ إنّ الإكراه آفة تحجب القلب عن الإيمان بل تغتاله إذا وجد طريقا إلى القلب، وهو دليل على تكريس الاتّباع والتقليد للخطاب الأصولي الّذي أقرّ بعدالة الصحابة المطلقة دون تمييز، بالرّغم من اختلافاتهم وصراعاتهم وبشريتهم الّتي أكّدها القرآن، وبالرّغم من أنّ مؤسّسي المذاهب كانوا لا يوافقون الصّحابة في الكثير من المسائل، وهو ما أقرّ به ابن حزم في القرن الخامس الهجري حين قال: ليس في تقليد الصّحابة ما يوجب تقليد مالك وأبي حنيفة والشافعي... وليس من هؤلاء الفقهاء المذكورين أحد إلاّ وهو يخالف كلّ واحد من الصّحابة في مئين من القضايا"([2]).

هذه الوظيفة التي أدّاها الأصوليون هي نماذج من طبقة رجال الدّين التي احتكرت تفسير الدّين، وادّعت أنّ لها وحدها حقّ التحدّث باسمه، وإصدار الحكم فيما يوافقه من الآراء والمذاهب، وما لا يوافقه، وبذلك اعتقدت تلك الطبقة أنّ ما ورد في المصادر الدينية السابقة من تشريعات وأجوبة وحلول هي تعاليم ملزمة يفرض اتّباعها ولا يجوز تعديلها أو تغييرها في كلّ المجالات سواء منها مجال العقيدة أو مجال الدنيا. ولو أخذنا مثال الأخلاق وقارناه باجتهادات تسيء للأخلاق للاحظنا كيف استطاع الخطاب الأصولي أن يوهم

1- محمّد طاع الله، أصول الفقه عند المحدثين، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان، 2000، ص326.
2- أحمد بن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، بيروت، دار الآفاق الجديدة.

بتجانس الفكر الإسلامي وبوجود رؤية واحدة، لكنّ الواقع التاريخي ينفي هذه الأحاديّة.والتّفسير القرآني للقرآن ينفي مصداقية تلك الرؤي.

4- إلغاء الفوارق الاجتماعية:

أمّا المبدأ الثّاني الذّي أكّد عليه الخطيب فهو إلغاء الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتحقيق المساواة بين البشر بغضّ النّظر عن الجنس. وقد أراد عبد الكريم الخطيب بطرحه لهذا المطلب، أن يبيّن أنّ موضوع المساواة الاجتماعية هو الإنسان الفرد، باعتباره الغاية والهدف من كلّ سعي جماعيّ، ومن أجل ذلك، وجب ألاّ تقوم بين الأفراد فوارق يحدّدها الجنس أو العقيدة أو اللّون، لأنّ النّصّ الإلهي يقول:

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ. وقد قدّم عبد الكريم الخطيب تفسيرا للآية "يَا أيّها النّاس اتّقُوا ربَّكُمْ الّذي خلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا. معتبرا أنّ هذه الآية تؤسّس للمساواة بين الرّجل والمرأة. فهما من نفس واحدة، بما ينفي كلّ أشكال التّمييز الجوهري بينهما. ويجعل التّقوى المعيار الوحيد لتميّز فرد عن آخر([1]).

فالقراءة المعاصرة التي تنكر النّسخ أتاحت للمرأة حقوقا ما كانت لتتمتّع بها لولا محاورة الباحث للآيات المنسوخة. وحسبنا في هذا السّياق أن نتوقّف عند كيفيّة تعامل الفقهاء مع أحكام الميراث، ومسايرتهم لما تمثّله السّلف واعتبروه حقّا لا يمكن المساس به. وبيان ما يمكن أن يصل إليه الباحثون من إعادة النّظر في استخدام هذه النصوص المعطّلة للقانون الّذي يسيّر النّاس في واقعهم الرّاهن، ناهيك أنّ القرآن حريص على تنظيم العلاقات والأحكام الّتي تنظّم علاقة الفرد والمجتمع، وترسّخ المبادئ الّتي تقوم عليها المجتمعات المتحضّرة، مثل الحرّية والعدالة والمحبّة.

يدعو عبد الكريم الخطيب إلى المساواة بين النّاس، ويعتبر أنّ رفض الآخر نوع من الأنانية وسوء الفهم لمفهوم الإنسانية التي تجمع بين البشر بالقيم الأخلاقية وتحميها. ويقول الخطيب في هذا السّياق:" خيّل إليهم أنّ الوجود الإنساني وجود يحكمه الاضطراب ويسوده القلق ويستولي عليه الفساد. بسبب هذا الاختلاف الذي يبدو كأنّه لا يجتمع معه شمل ولا يستقرّ به حال([2]).

نلاحظ أنّ الخطيب يحرص على تتبع المعاني الأخلاقية في القرآن، مراوحا في تفسيره بين البعد التّشريعي والبعد الواقعي، ليقرّب المسافة الفاصلة بين المعنى الفقهي والمعنى المعاصر للمفاهيم. فالمفاهيم الأخلاقية الّتي يقدّمها النصّ ويفسّرها الخطيب لها حدود وقوانين تتلاءم مع الذهنية العربية والمخاطب والسّياق الّذي نزلت فيه، وليست تلك القيم بمفهومها المطلق، كما تقدّمها الثقافة الغربية مثلا.

يبرز هذا التّفاوت بين اتّجاهات التّفسير، حيث نجد المفسّر الملتزم بما أقرّه السّلف، في مقابل المفسّر الّذي يسعى إلى التوفيق بين النّصّ القرآني بما يتضمنه من أحكام، وبين الواقع المتغيّر باستمرار، معتبرا أنّ المواضعات الاجتماعيّة المتجدّدة لا تتناقض مع مقاصد الشّرع من منظور الفقيه. وهي أعمال يرى بعض

1- عبد الكريم الخطيب، **التفسير القرآني للقرآن**، ج1، ص173.
2- عبد الكريم الخطيب، **التفسير القرآني للقرآن**، ج2، ص942.

الدارسين أنّها "أعمال لا غنى عنها في توفير المناخ المناسب للدعوة إلى فتح باب الاجتهاد في التشريع الإسلامي"([1]).

يؤكّد الخطيب أنّ هذا الاختلاف يضع كلّ إنسان موضعه المناسب في الحياة بحسب استعداده، وهو ما يمكّن المجتمع الإنساني من أن يحيا حياة كريمة، تملأ الدنيا خيرا يسعد به النّاس جميعا، وتقوّى بينهم مشاعر الأخوّة الإنسانيّة، وتؤلّف بين قلوبهم عواطف التراحم والتوادّ بدل الأنانيّة. ويستشهد الخطيب على ذلك بالآية" وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةٌ وَاحِدَة، وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إلاّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ. ويفسّر ذلك بأنّه السّبيل الوحيد لتقليص الاختلاف بين البشر، مشبّها ذلك بالمدن الفاضلة التي ارتسمت في أذهان الفلاسفة، ولكن لم يقدر لها أن تخرج إلى عالم الواقع. وأنّ هناك محاولات كثيرة، ودعوات متعدّدة في القديم والحديث، تهدف إلى تحقيق مساواة مطلقة بين النّاس"([2]).

وهو موقف يعكس رؤية الخطيب الإيجابية للاختلاف باعتباره عنصرَ إثراء للحياة الإنسانية، ومصدرًا للتّكامل، لكنّه في الوقت نفسه يجنح نحو مثالية عالية حين يشبّهها بالمدن الفاضلة التي لم تتحقّق في الواقع، ممّا يجعل الطرح أقرب للتصوّر النظري منه إلى المعالجة الواقعية.

5- تحرير إرادة الإنسان:

يعدّ سؤال الحريّة من أبرز القضايا الّتي مثّلت موضوعا أساسيا في الفكر العربي وأسئلته منذ انطلاقة بوادر النهضة العربية. وقد اقترن هذا السّؤال بطرح قضايا التّقدم والحداثة في المجتمعات العربية المعاصرة، وبأفكار التّنوير والنّهضة، وتزامن ذلك مع الكفاح ضدالاستعمار. كما ارتبط بمفهوم الحريّة الوطنية والقومية. وما يزال طرح مسألة الحريات قائما في مواجهة الاستعمار. يضاف إلى ذلك أنّ قضيّة الحريّة تعدّ من أقدم القضايا الفلسفية الّتي بحث فيها الفلاسفة، واختلفوا في تناولها منهجيا ومعرفيا، بحسب التطوّرات المعرفية والعلمية التي عرفها الإنسان.

ضمن رؤية أخلاقية ايمانية تجمع بين العقل والروح، الواجب والتقوى، الحريّة والالتزام. يرى عبد الكريم الخطيب أنّ الحريّة هي أساس تقدّم الشعوب، وأنّ الظّلم يؤدي إلى زوالها. وبالتالي إلى انهيارا لأمة. وهنا يلتقي مع محمود محمّد طه الذي ربط مفهوم الحريّة بمفهوم التمدّن. فقال:" فإذا وجدت مجتمعا للضّعفاء فيه كرامة مرعيّة، وإذا وجدت مجتمعا للنّساء فيه حرّية وحرمة وللأطفال فيه حقوق ولديهم عناية وعليهم رحمة، ولهم فيه محبّة، فاعلم أنّه مجتمع متمدّن ومتحضّر"([3]).

وتظهر القراءة المعاصرة التي قام بها الخطيب، والتي خاض من خلالها في محاورة الآيات المنسوخة، أنّ المرأة اكتسبت حقوقا ما كانت لتتمتّع بها لولا ذلك. كما يبيّن الباحث كيف تعامل الفقهاء مع أحكام الميراث، ومسايرتهم لما اعتبره السّلف حقّا لا يمكن المساس به. ويظلّ القرآن حريصا على تنظيم العلاقات والأحكام

1- السيّد أحمد عبد الغفّار، التصوّر اللّغوي عند الأصوليّين، ص6.

2- عبد الكريم الخطيب، **التفسير القرآني للقرآن**، ج1، ص173.

3- محمود محمّد طه، **الرّسالة الثانية من الإسلام نحو مشروع مستقبلي للإسلام**، السودان، ط1، 1967، ص65.

الّتي تضبط علاقة الفرد بالمجتمع، وترسيخ المبادئ الّتي تعدّ أساس المجتمع المتمدّن مثل الحرّية والعدالة والمحبّة. وتعدّ هذه القراءة من إحدى زواياها امتدادا للشّروح الّتي قدمها الخطيب في مؤلّفاته الأخرى، في استكناه أخلاقيات النص الديني وضرورة النّفاذ من ظاهر النصّ إلى تأويله. وهي رحلة تأويليّة لا تقف عند معطيات اللّغة الاصطلاحيّة الوضعية، وهو المستوى الّذي يقف عنده الفقهاء ورجال الأصول، بل تؤكّد أنّ القرآن نزل مستجيبا لحاجات الواقع وحركته المتطوّرة.

وهو يقدّم رؤية منفتحة تربط بين الحرية والتقوى، وتؤكد أنّ الكرامة الإنسانية والعدالة والمحبّة هي ركائز المجتمع المتحضّر، لكنّه يميل إلى الطابع المثالي ولا يقدّم إجابة عن مدى التزام المجتمع بتطبيق النظرية الفقهية وتطبيقها في الواقع المعاصر، خاصة في ظلّ التعقيدات الاجتماعية والسياسية. كما أنّ الحديث عن مكتسبات المرأة من خلال معالجة الآيات المنسوخة يحتاج إلى تدعيم بأمثلة فقهية وتاريخية دقيقة لتوضيح حجم هذا التحوّل. ثمّ إنّ بناء مجتمع متمدّن لا يقوم فقط على النصوص والمبادئ، بل يتطلّب أيضًا إصلاح البُنى القانونية التي تضمن تحويل هذه القيم إلى واقع معاش.

وقد قدّم بعض الدّارسين للنّصوص الدّينيّة، والمشتغلين بقضايا الفكر الإسلامي مواقف متباينة من مفهوم الحريّة، فقد اهتمّ بعض المفكّرين بالجانب التّاريخي لهذا المفهوم، متتبّعين أسبابه العميقة فضلا عن تجلياته في علاقته بالمجتمعات العربية. ويعود ذلك إلى أنّ علاقة العرب بتراثهم الدّيني اتّسمت بالرّفض والإثبات في الوقت نفسه، بفعل تأثير دور التّبشير والوصاية الأوروبية.

وما يميّز هذا الفكر هو الجرأة في فهمه الجديد للقرآن، وهي جرأة فرضها الواقع المتغيّر وفكر يقوم على الرّغبة في بعث إسلام جديد بفهم جديد للقرآن، يختلف عمّا أقرّه السّلف. وهي دعوة إلى حرّية الأفراد في اختيار أمور دينهم ودنياهم، وتركيز الحريّة لكافّة البشر بدل العبودية، وتحقيق المساواة بين الرّجل والمرأة في الميراث والكرامة والعدل الاجتماعي وبين البشر مهما اختلفت توجّهاتهم ومعتقداتهم وأجناسهم.

يؤكّد هذا الموقف أنّ الواقع يتطوّر، وأنّ العلاقة بين الواقع والوحي هي علاقة جدلية يتغيّر فيها معنى النصّ ويتجدّد بتغيّر معطيات الواقع. انطلق الباحث في هذا السّياق من مسلّمة مركزيّة: كيف ننظر إلى التّراث؟ وكيف نقرأ النّصوص؟ وكيف نتعامل مع الأصول؟ وكيف نقرأ النصّ بعين معاصرة؟ وكيف نستنطقه استنطاقا مباشرا ليتحرّر من المسلّمات النقليّة، "لأنّ حجج الشرع لا تتناقض من منظور الفقيه وإنّما يتأيّد نوع منها بنوع آخر، لأنّ في التناقض ما يؤدّي إلى تنفير الناس عن قبوله وما يستدل به على أنّه من عند غير الله"(1).

أمّا الاعتبار الثّاني الّذي قاده إلى طرح مسألة الحريّة واعتبارها قاعدة قانونيّة يمكن الاستناد إليها، فهو استخدامها باعتبارها وسيلة توفّق بين النّظريّة التّقليديّة والمناهج المعاصرة، وانتقاء ما يتماشى مع مقتضيات العصر الرّاهن، دون الوقوع في التبسيط أو العرض لنظريّة اللاّ إكراه في الدّين بمسلّماتها القديمة. كما اعتبرها أداة لخلق حلول منسجمة مع روح المعاصرة، دون أن تتنكّر لما أقرّه السّلف. وهذا منهج

1- أبو بكرالسرخسي، **المحرر**، 54/2.

في التفسير اختاره الباحث، لأنّه يتعلّق بالإنسان مطلقا، في غير سياق حضاري مخصوص. وهو منهج يدعو إلى ضرورة المساواة في الحقوق وفرص الحياة، والاحترام المتبادل، دون مغادرة القناعات والتنازل عن الثوابت.

6- قبول المخالف دينيّا:

اعتبر عبد الكريم الخطيب أنّ المخالف دينيا يجب احترامه، وليبيّن ذلك توسّل بآية 256 من البقرة " لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّۚ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا انفصام لَهَا وَاللَّه سَمِيعٌ عَلِيمٌ" ليبيّن أنّ القرآن لا يفرض الإيمان قسرا. وهذا الموقف يتّفق عليه القائلون بالمواطنة والسّلام ونشر المحبّة في العالم، لكن هل سيتّفق هؤلاء في إطار القراءة التأويلية للإنتاج الدّيني في الإسلام أنّه يمكن الجمع بين التجربة الإسلامية والتجربة اللّيبرالية في ممارستها للحريّة والعمل بهما معا فلا تعارض؟ وهل الاتّفاق حول مفهوم موحّد للحريّة يظلّ أمرا عصيّا أم أنّ الاختلاف هنا بين حلم الحريّة بالنسبة إلى العرب والتأثير الخارجي؟

أمّا الأمر الثّاني الذي يدعو إليه الخطيب، فهو ضرورة رفع القداسة الدّينية والاجتماعية عن الممارسات العنيفة، لأنّ الأزمات تكون أكثر فاعليّة عندما تضفي عليها شرعية دينية واجتماعية. ورفع هذه القداسة سيجلب المجتمعات إلى العنف. لأنّ العنف الدّيني يمارس القتل والعنف والتفجير بتفسيرات لبعض الآيات وفق ما ينسجم ومذاهبهم. وبتبريرات دينية ما كانت لها أن تكون في زمنها. وهو أمر أكّدته قضيّة اللّفظ والمعنى وما تطرحه من قضايا الفهم والتّأويل لأنّ القراءة الحقيقيّة لا تبدأ إلاّ مع التّأويل المتحرّر. يضاف إلى ذلك أنّ بنية اللّغة الّتي نقول بها الأشياء هي بنية تأويلية، وبنية الإنسان هي بنية تقوم على الفهم باعتباره تأويلا. وأنّ اللّغة هي الوسيط بين الإنسان والأشياء"([1]).

فهذه المبرّرات الدّينية لممارسة القتل والعنف لا تنتهي، بل تستمد قوّتها من النصّ، ولذلك فلا بدّ من التوسّل أيضا بآيات أخرى تدعو إلى السّلام والتّسامح وحماية حقوق الإنسان وتوفير كلّ أسباب التفاهم بين المختلفين. بل إنّ لجوء السلطة إلى العنف وممارسة القهر السياسي ليس دليلا على القوّة التي تمتلكها، بل هو دليل على عجزها. بل إنّ معيار القوّة هو هيبتها واحترامها لحريّة الأفراد، ورعايتها لها في سعيها للبحث في الظاهرة الدينية باعتبارها ظاهرة انسانية كونية وفي ماهية الدّين بالمعنى الأخلاقي للكلمة. وعن القيم المشتركة بين الأديان على اختلاف تعبيراتها وتمظهراتها، وفي الوظائف التي يؤدّيها الدّين، وفي أشكال التديّن في ضوء التّاريخ والاجتماع ويسلّم بها المجتمع. فالأمر لا يتعلّق بما تحقّقه المجموعة من مكاسب مادّية فقط، بل المكاسب الأخلاقية كذلك حتّى تحقّق استقرارها السياسي والاجتماعي.

1- Ricoeur, Paul. *Herméneutique*. Cours professé à l'Institut supérieur de philosophie -11971—1972. Louvain-la-Neuve: Service universitaire de cours (SUC), pp. 2—3.

7- أخلاقيات التعامل مع المرأة:

أمّا اهتمامه بالمرأة فلأنّها عماد الأسرة، والأسرة هي المجتمع الأوّل، لكنّه يتأسّف لأنّ الاعتراف بدور بالمرأة لم يتحقّق حتى يومنا هذا، فهي ما تزال تعاني من الاضطهاد، ودورها في البيت يقتصر على دور الخادمة، وهذا الوضع يحمل عواقب وخيمة على تنشئة الأطفال، ممّا يؤثّر سلبا في المجتمع في جميع المستويات.

لذلك، فإنّ الحلّ الّذي ارتآه المفكّر هو تحقيق المساواة المطلقة بين الرّجال والنّساء. ويبرّر ذلك بأنّ المرأة حين تعدّ لتكون أمّا فإنّها تخدم المجتمع. ولذلك اتّسعت المسافة بين التنظير الفقهي والحلّ الفقهي. والسبب في هذا العدول يعود إلى أنّ الفقيه هو فرد من المجتمع، وقد اجتمع في وظيفته التنبيه إلى القوانين الّتي أبان الله، والحرص على تنظيم العلاقات من غير أن يقطع مع المقوّمات الّتي تميّز بين المجتمعات. فقد كانت المرأة في مشغل المناكح خاضعة لنوع من العنف "المشروع" نتج عنه أن أُفرغت في رؤيتهم الفقهية من انسانيتها، لتحول إلى رمز لروح العشيرة، وأكسبوا الأحكام المتعلّقة بها حصانة دلالية تقوم على أنّ ما تمثّله الأوائل هو الحقّ الّذي نزل في النصّ، ويلزم اللّاحق كما التزم به السّابق.

وينتهج في سبيل بلوغ هذه المعاني مساءلة النصّ القرآني مباشرة، دون التوسّل بتأويلات المفسّرين، وهو يعلّل الاضطراب الّذي وقع فيه الفقهاء بالرّسوم التي كان يسير عليها المجتمع، والتي كانت تقيم فروقا بين المرأة والرّجل. وقد رفض التمييز الفقهي ضدّ المرأة، وردّ على هذه التّأويلات معتبرا أنّ التّمييز في بعض الأحكام له أسباب اجتماعية ظرفية لا يجب تعميمها على كلّ الأزمنة. ولذلك نجده يدعو إلى قراءة متجدّدة للأحكام المرتبطة بالمرأة في الميراث والشهادة والولاية والزواج والطلاق، وفق التحوّلات الاجتماعية المعاصرة، لأنّ المقاصد القرآنية تتمثّل في العدل والرّحمة والكرامة الانسانية، وأيّ فهم للقرآن يجب أن ينطلق من هذه القيم.. وهو طرح يفتح بابًا واسعًا لإعادة قراءة الأحكام في ضوء القيم العليا كالعدل والرحمة. لكن تجاوز التراث الفقهي بالكامل لصالح قراءة مباشرة للنص قد يفقد الاستفادة من الجهود الاجتهادية المتراكمة، رغم ما فيها من إشكالات.

فما هي الحلول التي يقترحها الخطيب؟

8- نقد الممارسة التاريخية للتّفسير:

أمّا الحلول التي يقترحها عبد الكريم الخطيب لتمتين العلاقة بين الأخلاق والتفسير. فهو يرى أنّه لا حرج في إخضاع الممارسة التاريخية للإسلام للنّقد والمراجعة والتقييم. ويؤكّد ضرورة التفسير الحي للقرآن في الواقع المجتمعي، بدلا من التفسير الّذي يقف عند حرفيّة النصّ فقط. ويشدّد على التّفسير الّذي يركّز على البعد الأخلاقي للقرآن، حيث تشترك هذه القيم في جميع الأديان مثل تحريم القتل، وحب الآخرين، ومساعدة الضعيف، والمحبّة والرّحمة. فهي قيم وجودية تضفي معنى على الحياة وعلى النصّ الدّيني. يقترح الخطيب اجتهادا مقاصديا يوازن بين النصّ وروحه، ويأخذ بالمعطيات الاجتماعية المعاصرة، مع وضع آليات عمليّة لضمان المساواة العادلة التي تحفظ الكرامة وتراعي التنوّع الإنساني.

اختار عبد الكريم الخطيب أن يؤسّس هذه القيم الأخلاقية مؤمنا بأنّ أهمّ الانجازات التي حقّقتها الحضارة المعاصرة تجد ما يبرّرها في القرآن، بل هي في حقيقتها تحمل مضامين تشريعية. وهذه القيم جزء من خطّة أكبر يأمل الباحث أن يحقّقها، وهي مراجعة القراءات التقليدية لآيات الأحكام، وإنجاز قراءة تشريعية جديدة لهذه الآيات. وكانت النتيجة تفعيل الآيات المنسوخة، ومن ثمّ إقصاء العديد من الآيات التي عدّها الفقهاء في حكم النّاسخة حسب اعتقادهم..

في مقابل ذلك، هناك تفاوت في الرّؤية والممارسة بين المفكّرين. فعبد الكريم الخطيب يركّز في تفسيره على البعد الإنساني للآيات المنسوخة، بينما يركّز محمّد الغزالي، على سبيل المثال، في تفسيره للقرآن على القراءة العلميّة للآيات المنسوخة، ويلتقيان في اعتبار أنّ النّسخ مبدأ تشريعيّ يضمن صلاحيّة الشّريعة لكلّ وقت، فمقصد الله صالح لكلّ الأوقات والأمكنة، وهو ما تدلّ عليه اللّغة . وفي الوقت نفسه، ينكران النّسخ إذا أصبح عائقا أمام المساواة الاجتماعية والقيم الأخلاقيّة التي تنظّم الأمّة. "وأيّا كان مردود عمليات الجمع والتوفيق فالذي لا شكّ فيه أنّ ازدواجية الحقيقة الدّينية في ذاتها لا يعدمسؤولا وحده عن افتراق التصوّرات إلى حدّ الصّراع، كما لا يمكن الاكتفاء بالقول إنّه مجرّد اختلاف زاوية النظر أو تعدّد المداخل للاقتراب من نفس الحقيقة، فلا بدّ لتفسير هذا الخلاف من الابتعاد عن الظاهرة موضوع الخلاف، والبحث عن أسبابه في حياة الناس أنفسهم وما يحكمها من قوانين تحدّد حركتهم وتصوغ فكرهم، إنّها الحياة الاجتماعية بكلّ أبعادها الاقتصادية والسياسية والفكرية هي المفسّرة للخلافات الفكريّة، وبالأخصّ للخلافات الفكريّة الدّينية" ([1]).

وكانت غايته توسيع الحقل التّشريعي، وعدم عزل الآيات المنسوخة عن الحياة، لأنّها في اعتباره آيات تحاور الإنسان باعتباره كائنا حرّا، وهي آيات تبسّط الحياة ولا تعقدّها. يقول عبد الكريم الخطيب:" فإذا كان هذا ما ينسخ من آداب القرآن وأحكامه.. فماذا يبقى من آدابه وأحكامه؟ بل ولم يبق بعد هذا على شيء من آدابه وأحكامه؟ إنّنا لا نسيغ القول أبدا بأنّ شيئا منسوخا من هذا القرآن الّذي نقرؤه ونتعبّد به إذ لا حكمة مع هذا لآيات كريمة نتلوها ونتعبّد بتلاوتها، ثمّ لا نعمل بها، ولا نأخذها مأخذ الجدّ، في تحصيل الخير المشتمل عليه كيانه"([2]).

نلاحظ إذا أنّ الفقه العربي المعاصر لا يقطع مع المصنّفات القديمة في تفسير القيم الأخلاقية التي تضمّنها النصّ الدّيني، وفي الوقت نفسه يحاول الانشغال بقضايا عصره، إيمانا منه بأنّ القيم الأخلاقية من أكثر المواضيع الّتي نحتاج إليها اليوم. وهي الطّريقة الأنسب الّتي التجأت إليها بعض الدّول لتحمي بها قوانينها وتحفظ بها تشريعاتها.

1- نصر حامد أبو زيد، **مفهوم النصّ**، الدار البيضاء، المغرب، ص175.
2- عبد الكريم الخطيب، **التفسير القرآني للقرآن**، ص974.

وهذا يعني أنّ المواقف القديمة تفسّرها عوامل التّبرير الدّيني للتّشريع وعامل التعصّب المذهبي، بينما تدفع المواقف المعاصرة هواجس الفهم الأعمق للنّصوص المنزّلة، والعمل على تأويلها وفق المعطيات الجديدة والقوانين الوضعية وحاجيات الشّعوب.

ولئن كان السّبب الظّاهر والمباشر لدى عبد الكريم الخطيب في الجمع بين مصطلحات قديمة ومفاهيم معاصرة حول القيم الأخلاقية، هو تحقيق انسجام بينهما، فإنّ الدّوافع الخفيّة لعمله تكمن في تقليص الهوّة بين المسلم اليوم والنصّ القرآني من جهة، ومن جهة أخرى الإفادة من المناهج الحديثة.

ورغم ما قد يعتري قراءته من ثغرات منهجية أو مواطن خلط وتعسّف في تأويل النصّ، فإنّ خطابه يخفي رغبة معرفيّة لها بعد أخلاقي. ويسعى للانتقال من التنظير المجرّد إلى الممارسة العمليّة. لأنّه يعتبر أنّ الجانب النّظري وحده لا يفي بمتطلبات التّشريع المعاصر. وهذا التّبسيط في التّعامل مع المصادر القديمة الّتي تناولت الجانب الأخلاقي، لا يكفي للأخذ منه مثلا مع ما يتّفق وحاجيات التّشريع المعاصر، لأنّ هذه المرجعيات متباعدة. إذا ما عملت بمقولة النّسخ عندما تتعارض والأخلاق، وكرامة الإنسان، وحقه في التديّن والاختلاف. "فهل جاء الإسلام لتزكية نفوس المجرمين وتطهيرها من روح الشرّ والإجرام بما يضع لها من طرائق التزكية، أو جاء ليقتصّ منهم بإقامة الحدّ تنكيلا بهم وبما صنعوا؟ وهل جاء الإسلام بالمساواة بين عباد الله إلاّ بما يقدّمون من عمل وأنّه جاء ليجعل المرأة بأنوثتها أدنى حقّا في الحياة من الرّجل بذكورته"([1]).

يرى محمود محمّد طه أنّ الآيات المكّية هي بمثابة الرّسالة الخالدة والجوهريّة، رسالة تحفظ للأفراد حرّية الاختيار في أمور دينهم ودنياهم، وترسّخ الحرّية لكلّ البشر بدل العبوديّة، وتدعم المساواة بين الرّجل والمرأة في الميراث والكرامة والعدالة الاجتماعية، وتحقّق المساواة بين البشر على اختلاف توجّهاتهم ومعتقداتهم وأجناسهم. وهذا هو البعد الإصلاحي نفسه الّذي دعا إليه الطاهر الحدّاد فكما منع الرّقّ جملة واحدة اعتمادا على ما في أعماقه من حبّ الحرّيّة كذلك يجب أن تتمّ المساواة بين الرّجل والمرأة في الحياة وقوانينها عندما تتمّ الاستعدادات لذلك بتطوّر الزّمن اعتمادا على ما في أعماقه أيضا من حبّ المساواة. هذه المبادئ وجد لها عبد الكريم الخطيب سندا في القرآن. وانطلق من معطيات أهمّها:

المعيار الأخلاقي، وهو المقياس الّذي يفهم به المسلم نصّه القرآني. وقد رأينا في كتب الفقه كيف يُقصى المفسّر من عمليّة تفسير القرآن إذا لم يكن غير عالم بالنّاسخ والمنسوخ. في المقابل، ينسف عبد الكريم الخطيب المنظومة الفقهية القديمة بأكملها، بل يحمّلها مسؤوليّة جمود التشريع الإسلامي. فيرى أنّ الأمر يرجع في الواقع إلى هذا الشعور الّذي دخل على العلماء والفقهاء من التزام الخطوة الأولى التي خطاها السلف في طريق هذا التشريع.

ويبرّر ذلك تبريرا أخلاقيا، فيقول: "لا بدّ أن ننظر إلى الحياة كلّها وإلى أجمل ما في هذه الحياة، حين تنظر في هذا الدّين وتقيم حياتها عليه، فإنّنا لو ذهبنا نأخذ شريعتنا من مصدرها الأوّل –الكتاب والسنّة –لوجدنا أنّ كثيرا من القضايا الهامّة في حياتنا التي جاءت إلينا باسم الدّين، وصارت وجها من وجوهه، ومادّة من

1- الطاهر الحدّاد، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، المطبعة الفنيّة، تونس، ص1.

موادّ دستوره، لم تكن من الدّين. وإنّما وقعت من تأويلات تحكّم فيها يومئذ واقع الحياة، وتحيّف فيها المتأوّلون"([1]) وهذا يشبه ما حصل في بعض التطبيقات الفقهية مثل نسخ السنّة للنصّ القرآني الثابت. فالأصوليين وظّفوا مبدأ نسخ السنّة للقرآن لتبرير اجتهادات الفقهاء وما أجمعوا عليه، فجاء الموقف الأصولي النظري لاحقا للموقف الفقهي، يسبغ عليه المشروعية، ويؤصّله تأصيلا ينهض على إجلال سلطة السّلف بحكم قربها من عهد النبوة"([2]).

في المقابل، يعترف الخطيب بحقيقة مفادها أنّ النصّ القرآني يحظى بمكانة محوريّة في الرّؤية الإسلاميّة، وفي الضمير الجمعي، يضاف إلى ذلك أنّه نزل مستجيبا لحاجات الواقع وحركته المتطوّرة. وقد ظلّت هذه العلاقة قائمة بعد انقطاع الوحي ومرحلة التّعامل مع النصوص، فاستمرّت علاقة جدليّة تتجدّد بتغيّر معطيات الواقع. وكان التّفاعل بين النصّ والواقع أهمّ ميزة انتظمت بها كتب الفقه والتّفاسير، والّتي مثّلت بدورها الوسائل الّتي يتسلّح بها المؤمن لقراءة النصّ وفهمه.

ونشير إلى أنّ الخطيب لخّص القيم الأخلاقيّة وضرورة فهمها وفق الواقع، وذلك بآية "لا يُكَلّفُ اللّهُ نَفْسًا إلاّ وُسْعَهَا" وهو البيان الواضح لحقيقة الشرائع السماويّة، والمنهج التربوي السليم لإصلاح أمر الفرد والمجتمع، وهي الغذاء الروحي والنفسي والعقلي للإنسان، إنّما المؤمنون إخوة، وهي الصلة التي ينبغي أن تقوم بين المؤمنين، هي صلة أخوّة ومودّة دون نظر إلى لون أو جنس أو وطن. فقد جمعهم الإسلام في نسب يعلو على نسب الدّم والجنس والوطن لأنّ ما بين المسلم وغير المسلم هي صلات إنسانية فيها المودّة والألفة والإحسان"([3]).

حاور الخطيب هنا الفقهاء الذين يفرّقون بين الشرائع والرّسل، وبالتالي بين بني البشر، مؤكّدا أنّ الله يخاطب النفس الإنسانية على مرّ الدهور، والشرائع جميعها شهدت الوقائع والتقاليد نفسها، فجميعها مصدرها الله، وقد أقامت المعابد والهياكل ونظّمت الطقوس الدينية لعبادة الله، وقدّمت القرابين إليه، كما حفلت بمواقف الملحدين والمؤمنين ووقفت جميعها في محاريب العبادة لله.

ولو تتبعنا تاريخ الإنسانية، لوجدنا الخطاب الإلهي موجّه إلى الإنسان باعتباره أصل الحركة وغايتها، ومن ثمّة لا يمكن التّمييز بين الشّرائع، لأنّ ذلك يقتضي تمييزا بين الناس من شأنه أن يثير الصراع ويغذّي الحقد. يقول عبد الكريم الخطيب في هذا السّياق:" ما حجّة هؤلاء الّذين يفرّقون بين رسل الله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ما حجّتهم؟ وما عذرهم ورسل الله جميعا هم بعثة الهدى والرحمة المرسلة من الله إلى عباد الله، لا يحملون في أيديهم إلاّ الخير، ولا يمدّونها بغير الهدى. فكيف يقبل الناس على بعضهم ويعرضون عن بعض؟ وكيف يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض؟"[4].

ولنا على ما قدّمه الخطيب الملاحظات التالية:

1- عبد الكريم الخطيب، **التفسير القرآني للقرآن**، ج1، ص126.
2- حمادي ذويب، **جدل الأصول والواقع**، دار المدار الإسلامي، ط1، 2009، ص656.
3- عبد الكريم الخطيب، **التفسير القرآني للقرآن**، ج1، ص261.
4- المرجع نفسه، ج2، ص1010.

الملاحظة الأولى:

حاول الخطيب الانطلاق من النصّ القرآني، ليبيّن أنّه نسيج ثقافي يجمع الإنسانية عبر العصور، ومنبع يوفّر أنماطا متنوّعة من الأخبار والحقائق التي توحّد بين البشر بدل الادعاء بأنّه يفرّق بينهم. وهو يقدّم رؤية تربط القيم الأخلاقية بالواقع المعيش، وتؤكّد على البعد الإنساني الشامل في الإسلام، متجاوزًا الحدود العرقية والجغرافية. لكنّه يظلّ مثاليًا ولا يوضّح كيف يمكن ترجمة هذه المبادئ إلى ممارسات عملية في سياق عالمي يتّسم بالصّراعات والمصالح المتضاربة، ممّا يجعل تحقيق هذه الأخوّة والمودّة تحديًا يحتاج إلى آليات واقعية وسياسات اجتماعية وثقافية.

الملاحظة الثانية:

تكتسب هذه القراءة أهميّة خاصّة لكونها تتنصّل من الروايات التي تزخر بها كتب التفسير وتتناقلها، رغم أنّها لا تستند إلى نصّ شرعيّ، وهذا يعني أنّ المفسّر مدرك لحقيقة الاختلاف الذي تشرّعه النصوص الشرعيّة، وللحقائق الأخلاقيّة والفكريّة والمذهبيّة التي تطوّع النصّ لخدمتها، لأنّ "المعنى ليس أبدا مبدأ أو أصلا، إنّه نتاج، وليس للاكتشاف أو التّرميم، ولا للاستبدال، بل يتطلّب أن يُنتج من جديد بآليات جديدة"([1]).

9- خاتمة:

يبدو أنّ الوعي بأهمّية الاجتهاد في إطار الإصلاح الاجتماعي أصبح هدفا مشتركا بين الباحثين في مختلف مجالات العلوم الإسلاميّة، فكلّ كتابة جديدة تعني بالضرورة مراجعة التراث القديم، وإن اختلفت مناهج العرض والقراءة، وهي في الوقت نفسه تعكس شخصيّة مؤلّفها وفكره وعصره، كما تعبّر عن تطوّر الكتابة وعمقها، وتقدّم إضافات جديدة، فالكتابة إذ تحاور النّصوص وتعيد النظر فيها، تقدّم تصوّرا في كيفيّة التّعامل مع النّصّ يقوم على خيارين:

إمّا العودة إلى الشّارع لفهم نواياه ومقاصده، أو فهم معاني النصّ بالمعنى التّقليدي، وحصرها فيما أجمع عليه القدامى وإخضاع النصّ القرآني لسلطة التّفسير الموروث.

ونحن لا نستغرب كثرة التّرجيحات وتعدّد وجوه الفهم الّتي اقترنت بمسألة التفسير القرآني في الفكر العربي المعاصر، فقد تزامنت هذه القضيّة مع أزمة الفكر العربي وأسئلة الميتافيزيقا وقضيّة تطوير التّشريع وتأويل النّصّ الدّيني، وإعادة قراءته قراءة قرآنيّة دون وساطة المفسّرين والفقهاء. وغالبا ما يرتبط التّفسير بالظروف التي تمرّ بها الأمّة من مشكلات اجتماعية، وأزمات سياسيّة، وصراعات خارجيّة. ومن هذا المنطلق، اهتمّ المفكّرون المعاصرون أحيانا بالدّلالات اللّغويّة، وأحيانا أخرى بتطويع هذه المعاني اللّغوية لجعلها منسجمة مع الأحداث الرّاهنة. ليستنتجوا أنّ المبادئ الأخلاقيّة موجودة في القرآن، وأنّ ذلك يمثّل محاولة للجمع بين اللّغة بوصفها أداة لتجسيد الفكر، وبين العوامل الاجتماعية والتّاريخية.

1- Deleuze, Gilles. Logique du sens. Paris: Éditions de Minuit, 1969, pp. 89-90.

يبدو أنّ المسألة تمسّ جوهر المنهج في التّعامل مع النصّ القرآني، ولكن الذي لا نشك فيه هو أنّهم انطلقوا من السّؤال نفسه: ما هي القيم الأخلاقيّة والفقهيّة التي اصطدمت بحركة المجتمع؟ وماهي الحلول التي قدّمها الفقهاء لمواجهتها؟

وفي هذا الإطار، تظلّ الأسئلة المطروحة متعلّقة بمدى قدرة المفسّر على إيجاد حلول لقضايانا المعاصرة، ومدى اعتماد هذه الحلول في تبرير الأحكام الوضعيّة، ضمن سياق معاصر تسوده قيم الحداثة والعولمة، وفي خضمّ إرساء مبادئ الحرّية والعدالة وضمان حقوق الإنسان، وترسيخ مبدأ المواطنة. وفي إطار هذه الرؤية، يتغيّر مفهوم القارئ وتتغيّر وجهته التأويلية، فينأى بالقارئ من ثقافة النقل والجمع إلى ثقافة النّقد والسّؤال، مؤسّسا قاعدة جديدة لرعاية الأخلاق، ولكن برؤية متجدّدة للأخلاق تتناسب مع قضايا العصر.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللّغة العربيّة:

1- ابن حزم، علي بن أحمد: (1983)، **الإحكام في أصول الأحكام**، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
2- ابن خلدون، عبد الرحمان: (1858)، **المقدّمة**، بيروت، دار الفكر.
3- ابن عاشور، محمد الطاهر:(1946)، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تونس. دار المعارف التونسية.
4- أبو زيد، نصر حامد: (1990)، **مفهوم النصّ دراسة في علوم القرآن**، المغرب، الدار البيضاء.
5- أركون، محمد: (1993)، **أين هو الفكر الإسلامي المعاصر**، بيروت، دار الساقي.
6- الحدّاد، الطّاهر: (1930)، **امر أتنا في الشّريعة والمجتمع**، تونس، المطبعة الفنيّة.
7- الخطيب، عبد الكريم: (2010)، **التفسير القر آني للقرآن**، القاهرة، دار الفكر العربي.
8- ذويب، حمادي: (2009) **جدل الأصول والو اقع**، دار المدار الإسلامي، بيروت.
9- السرخسي، أبوبكر:(1993) **أصول السرخسي (المحرر في أصول الفقه)**، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، بيروت، دار المعرفة.
10- طاع الله، محمّد:(2000)، **أصول الفقه عند المحدثين**، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان.
11- الطالبي، محمّد:(2017)، **ليطمئن قلبي**، سوتيميديا للنشر والتوزيع.
12- محمد طه، محمود: (1967)، **الرّسالة الثانية من الإسلام، نحو مشروع مستقبلي للإسلام**، السودان.

المراجع باللّغة الأجنبيّة:

1- Deleuze, Gilles. **Logique du sens**. Paris: Éditions de Minuit, 1969, pp. 89-90.
2- Ricoeur, Paul. **Herméneutique**. Cours professé à l'Institut supérieur de philosophie 1971–1972. Louvain-la-Neuve: Service universitaire de cours (SUC), pp. 2–3.